HERITAGE
INSTITUTE

ثمن سياسة حافة الهاوية: حاجة الصومال إلى الحوار والمساءلة وتحقيق الاستقرار

٢ | تعليق

يونيو
٢٠٢٦

حقوق النشر ٢٠٢٦ © | معهد هيرتيج، جميع الحقوق محفوظة.

نحثُّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجاريا. يطلب معهد هيرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هيرتيج.

© معهد هيرتيج ٢٠٢٦ .

ظل معهد هرتيج لدراسة السياسات يحذر طوال ما يزيد على ثمانية عشر شهراً من مغبة انزلاق المشهد السياسي الصومالي نحو مرحلة حرجة من الهشاشة والاستقطاب المتزايد وعدم الاستقرار .

ومن خلال سلسلة من التحليلات من ضمنها «إصلاح المسار السياسي المتعثر في الصومال»، و»تفكيك قرار المجلس الاستشاري الوطني»، وكذلك «معالجة التحديات الدستورية والانتخابية في الصومال: من الجمود إلى الحوكمة» و»تفادي الفوضى في مقديشو: لماذا يجب أن يحل الحوار محل القوة؟»، وأخيرا «مع نفاد الوقت، يجب أن تسفر محادثات الحكومة والمعارضة عن نموذج انتخابيشامل» أوضح معهد هرتيج لدراسة السياسات خلال أطروحاته باستمرار بأن الخلافات الدستورية غير المحسومة، والإجراءات السياسية الأحادية ، وانعدام الثقة بين الجهات السياسية الفاعلة، وغياب الإجماع الحقيقي، كانت تدفع البلاد نحو أزمة مؤسسية خطيرة.

جدير بالذكر أن معظم ما حذرنا منه قد تحقق بالفعل؛ ففي الثالث من يونيو الماضي، اندلعت مواجهات مسلحة في مقديشو بين قوات المعارضة والحكومة الفيدرالية، أودت بحياة عدد من الشباب الصوماليين . وقد شكل هذا العنف منعطفاً خطيراً في الصومال، حيث تضافرت عوامل عدة مثل عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، والهشاشة المؤسسية، والضغوط الاقتصادية، فضلاً عن الضغوط الخارجية، لتخلق واحدة من أخطر الأزمات التي واجهتها البلاد منذ سنوات.

وفي هذا السياق، ونظراً للمخاطر المتزايدة، حث الشركاء الدوليون، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ،قادة البلاد علناً للعمل على استئناف الحوار والاتفاق سريعاً على خارطة طريق انتخابية توافقية، مشيرين إلى أن الصومال يمر بـ «لحظة مفصلية حرجة».

بيد أن هذه التوترات السياسية تتزامن في ظل بيئة بالغة التعقيد؛ حيث لا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً قوياً للأمن القومي. كما تستمر الضائقة الاقتصادية، والأوضاع الإنسانية الهشة، والصدمات المناخية المتكررة في فرض ضغوط هائلة على المجتمع. وفي الوقت ذاته، أدت المنافسة الجيوسياسية في القرن الأفريقي، والتنافس على الممرات البحرية، والمساعي المستمرة لفصل صوماليلاند عن بقية البلاد، إلى تكثيف المخاوف بشأن السيادة ووحدة الأراضي.

وفي هذه الأثناء، تدهورت العلاقات بين الحكومة الفيدرالية والعديد من الولايات تدهوراً حاداً، في وقت تواجه فيه مؤسسات وطنية رئيسية نزاعا حول صلاحياتها. كما لا تزال الخلافات الدستورية دون تسوية، ويستمر تآكل الثقة بين الأطراف الفاعلة الرئيسية، في حين أدت النزاعات حول الانتخابات، والتمثيل، وتوزيع السلطات والصلاحيات الفيدرالية إلى تعميق الانقسام السياسي في جميع أنحاء البلاد.

وقد وضع الدستور المؤقت ابتداء ليكون إطارا يستكمل من خلاله الأطراف الصومالية المعنية الترتيبات الفيدرالية تدريجياً، ويسوون المسائل الدستورية العالقة، ويتفاوضون على مسار نحو الحكم الديمقراطي. بيد أن الأزمات الانتخابية المتكررة، والغموض الدستوري، وتشرذم النخبة، والسياسات القائمة على المصالح النفعية بشكل متزايد، قد أدّت بدلاً من ذلك إلى إضعاف أسس النظام السياسي لمرحلة ما بعد المرحلة الانتقالية. ونتيجة لذلك، تراجع بناء التوافق تدريجياً لصالح النزعات الأحادية، والمنافسة الصفرية، وسياسة حافة الهاوية، مما جعل المؤسسات أكثر هشاشة وعرّض الثقة العامة لضغوط متزايدة.

لم تكن الخلافات السياسية أمراً طارئاً على مسار الانتقال الصومالي في مرحلة ما بعد النزاع. ومع ذلك، فإن الأزمة الحالية تجسد، بصورة مطّردة، تآكل التوافق السياسي العريض الذي شكل ركيزة النظام الفيدرالي في الصومال منذ عام ٢٠١٢. الأمر الذي تمخض عنه نزاع متزايد الصعوبة حول الشرعية، وصلاحيات السلطة، والمرجعية الدستورية، والمسار المستقبلي للدولة.

وعليه، فإن هذا المسار غير مستدام، ولا يمكن تجاهل تداعياته ؛ فالصومال لن يقوى على تحمل الضغوط المتضافرة للشلل المؤسساتي، وتنازع الصلاحيات، والتمرد، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والضائقة الإنسانية، والمنافسة الجيوسياسية المتزايدة، دون أن يواجه خطر تقويض الاستقرار بشكل متزايد .

كما لا يمكن افتراض استمرار الدعم الدولي على حاله دون اعتبار لسلوك النخبة السياسية. ففي ظل مناخ عالمي مضطرب بشكل متزايد، تتسم فيه مواقف القوى الكبرى بانتقائية أكبر في التعامل مع الدول الهشة، فإن الانسداد السياسي المطول وتحول الأزمات إلى أمر واقع يخاطران باستنزاف صبر الشركاء الدوليين وتبديد الاهتمام الاستراتيجي.

ومن جهة أخرى، فإن مواجهات مقديشو في ٣ يونيو قد عرضت حياة قادة سياسيين وتقليديين بارزين للخطر، من بينهم أوغاس عبد الرزاق أوغاس عبد الله فرعدّي، وهو ما يوضح مدى سرعة تفاقم النزاعات السياسية وتحولها إلى تهديد للأمن العام وللشخصيات المحترمة في مجالات القيادة الوطنية والوساطة والمصالحة. ولم يقف التدهور في المناخ السياسي عند هذا الحد، بل تجلى أيضاً في ٥ يونيو عبر الإجراءات المتخذة ضد الرئيس السابق وزعيم المعارضة الشيخ شريف شيخ أحمد، إذ جرى اعتراض موكبه وهو في طريقه إلى منزله، وذلك بعد امتثاله لإخلاء معقله إثر مفاوضات واسعة.

تكتسي هذه الأحداث خطورة كبرى نظرًا لكونها تشمل قادةً ترتبط قواعدهم الشعبية بروابط اجتماعية وعشائرية وثيقة، مما يجعل هذه المظالم قابلة للتغلغل عميقًا في النسيج المجتمعي تاركةً ندوبًا دائمة. وفضلا عن التوترات الفورية التي تنجم عنها، فإن هذه التطورات تنذر بتعميق أزمة الثقة، وتصلب المواقف السياسية، وإضعاف الإيمان بجدوى الحوار والتسويات التفاوضية. وإذا لم يتم تدارك هذه المسألة، فستواجه الجهود المستقبلية لبناء الإجماع وتحقيق تقارب بنّاء بين الحكومة والمعارضة مزيدًا من التعقيد، في وقتٍ تُمسّ فيه الحاجة إلى الثقة والمساومات السياسية لضمان استقرار الصومال ودعم مسيرة بناء الدولة.

وقد أسفر هذا العنف عن تبديد ما تبقى من وهمٍ بأن الأزمة لم تكن سوى خلاف سياسي عابر بين النخب. فعندما تنتقل الخلافات السياسية إلى الشارع وتؤدي إلى سفك الدماء، فإنها تتحول إلى مأساة وطنية ذات عواقب عميقة على السلامة العامة، والتماسك الاجتماعي، واستقرار الدولة، وهو ما يتطلب فرض المساءلة على كل من أسهمت أفعالهم أو قراراتهم أو تصريحاتهم في هذا التصعيد.

لقد برهنت أحداث العنف الأخيرة على حقيقة أساسية: وهي أنه في غياب محاسبة النخب السياسية على التصرفات غير المسؤولة، والخروقات الدستورية، وإذكاء حدة الخلافات عمداً، فإن المواطنين الصوماليين العاديين هم من يتحملون التبعات. وبناءً عليه، تشكل هذه الأحداث إنذاراً جلياً بأن حصانة الأطراف السياسية المتناحرة من المساءلة لا تمثل مجرد أزمة حكم، بل تعد خطراً مباشراً يهدد السلم الأهلي، والأمن العام، وديمومة مشروع بناء الدولة في الصومال.

وعليه، فإن الإشكالية المطروحة أمام الصومال اليوم هي كيفية منع تفكك أشمل للتسوية السياسية التي يتوقف عليها استقرار الوطن. وتكمن الإجابة في تبني استشعار متجدد بالمسؤولية، وقيادة تتسم بالشجاعة، واستعداد حقيقي لتقديم المصلحة الوطنية على المنافع الحزبية؛ وهو أمر مطلوب ليس فقط من النخبة السياسية الصومالية، بل وأيضاً من القوى المدنية الفاعلة وذات التأثير، والشركاء الدوليين الملتزمين بالمبادئ والمنهج الرقابي. إن هذا المسار يقتضي حتماً التزاماً بنهج حوار يتخطى الانقسامات الحزبية الضيقة، وينهل من شرعية وحكمة ونفوذ القيادة المدنية الصومالية الأوسع نطاقاً.

لا سبيل لإعادة بناء الثقة وتشجيع التوافق واستعادة الثقة في مشروع بناء الدولة إلا من خلال عملية شاملة حقيقية، ترتكز على المشاركة المدنية وتدعمها جهود تيسير دولية مسؤولة. يجب اتخاذ هذه الخطوات قبل أن تتجاوز تكاليف التقاعس - وما يترتب عليها من أضرار بشرية وسياسية ومؤسسية - التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق.

من غير المرجح أن يُخلّد التاريخ ذكرى من انتصر في النزاعات السياسية الراهنة، ولكنه سيُخلّد ذكرى ما إذا كان قادة الصومال - السياسيون والمدنيون على حد سواء - قد تجاوزوا المصالح الفئوية لحماية الدولة خلال إحدى أهم اللحظات في مرحلة انتقالها بعد النزاع.

مخاطر السياسة القائمة على مبدأ «الرابح يحصد كل شيء»

نظراً لطبيعة الأوضاع في الدول الخارجة من نزاعات أهلية – وبخاصة تلك التي تعذر فيها تحقيق نصر حاسم لأي طرف – فإن استقرارها نادراً ما يتحقق من خلال نهج «الرابح يحصد كل شيء». بل إن السلام الدائم والحوكمة الرشيدة يتطلبان، في المقام الأول، البناء على أسس المساومة، وتقاسم السلطة، وإرساء مؤسسات دامجة، وصياغة توافق سياسي عريض. ولا يشكل الصومال استثناءً من هذه القاعدة.

بالفعل، يظهر التاريخ السياسي المعاصر للصومال وبشكل متكرر حدود العمل أحادي الجانب. فالمساعي التي بذلها قادة بمفردهم أو تحالفات سياسية للسيطرة على الساحة السياسية لم تسفر إلا نادراً عن استقرار دائم. وعادة ما كان التقدم صنيعة اللحظات التي اعترف فيها الأطراف المتنافسون بهشاشتهم المشتركة، واختاروا التفاوض بدلاً من المواجهة، والاحتواء بدلاً من الإقصاء، والتوافق بدلاً من الإكراه.

إن هذا الدرس يحمل في طياته طابعًا ملحًّا اليوم؛ لأن تاريخ الصومال يوضح أيضًا حقيقةً أكثر إثارة للقلق، وهي أن إشعال النزاعات السياسية غالبًا ما يكون أسهل بكثير من احتوائها. فعندما تتجاوز الخلافات عتبة العنف، يصبح مسارها غير متوقع بشكل متزايد، وتمتد عواقبها إلى ما هو أبعد بكثير من حسابات أولئك الذين أطلقوا شرارتها الأولى.

وتظل أحداث عام ١٩٩١ تذكيرًا قويًا بذلك؛ حيث كان من المتوقع على نطاق واسع أن يؤدي انهيار النظام العسكري إلى تدشين حقبة سياسية جديدة. وبدلاً من ذلك، سرعان ما تدهورت الانقسامات بين حلفاء الأمس إلى مواجهة مسلحة، مما حول النضال ضد الحكم الديكتاتوري إلى صراع مدمر بين فصائل متناحرة. وهكذا تحول ما بدأ كخلاف سياسي إلى مأساة وطنية طال أمدها، وما زالت آثارها تشكل واقع الصومال بعد مرور عقود من الزمن. إن الدرس الجوهري هنا واضح: في الصومال، يمكن أن تتحول نهاية صراع سياسي ما بسهولة إلى بداية لصراع آخر، ما لم يتم إدارة الخلافات عبر ترتيبات سياسية شاملة للجميع.

يأتي هذا التحذير في سياق يتسم بحساسية خاصة بالنظر إلى الوضع الراهن. فالخلافات الراهنة بين الرئيس حسن شيخ محمود والرئيس الأسبق شيخ شريف شيخ أحمد تشكل مصدراً للقلق، ليس فقط لتبعاتها على الساحة السياسية القومية، وإنما أيضاً لكونها تدور بين قادة تشترك دوائرهم المؤيدة أواصر اجتماعية وسياسية وعشائرية متينة. إن الصراعات القائمة بين أطراف تتداخل روابطهم المجتمعية غالباً ما تكون عصية على الاحتواء بشكل خاص، حيث تنفذ التصدعات السياسية إلى عمق المجتمع، وتعيق مساعي الوساطة، وتورث ضغائن أكثر عمقاً من الناحية الشخصية والوجدانية، وأبعد أثراً في الذاكرة الجماعية.

لذا، فإن افتراض أن أي مواجهة ستبقى محدودة أو قابلة للإدارة أو قصيرة الأجل هو افتراض ينطوي على قدر كبير من التهاون الخطير. تُظهر تجربة الصومال أنه بمجرد أن تكتسب النزاعات السياسية بُعدًا أمنيًا، غالبًا ما تتطور الأحداث بشكل مستقل، خارجة عن سيطرة من سعوا في البداية إلى استغلالها. وفي نهاية المطاف، يتحمل المواطنون العاديون والمؤسسات التي يعتمد عليها الاستقرار الوطني التكاليف.

كلفة الطيش السياسي

إن أحد مكامن الضعف المزمنة التي واكبت المرحلة الانتقالية السياسية في الصومال تكمن في الغياب شبه التام للمساءلة الحقيقية للقادة الذين تقوض تصرفاتهم النظام الدستوري، أو تزعزع استقرار المؤسسات، أو تعرّض الصالح العام للخطر. وقد شجع هذا الأمر على ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب، حيث تُكافأ سياسة حافة الهاوية، وتُضعَف الأعراف المؤسسية، ويتآكل من جراء ذلك منسوب الثقة العامة بشكل مطرد.

لا يمكن للصومال الاستمرار في بناء دولة قابلة للحياة إذا سُمح للفرقاء السياسيين بتفجير الأزمات دون عواقب. لذا، يتعين على القيادات المدنية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين المعنيين، تبني إنشاء آليات مساءلة موثوقة للكشف عن المسؤولين علناً عن التحريض، أو العرقلة السياسية، أو الإجراءات غير الدستورية، أو الجهود الرامية إلى تقويض عملية بناء الدولة. إن الغرض من هذه الآليات ليس الانتقام، بل الردع؛ وذلك لرفع التكلفة السياسية للسلوك غير المسؤول وتوطيد احترام الحكم الدستوري.

لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يرتكز محاسبياً على الوازع الذاتي أو حسن نوايا القيادات الفردية، بل يستلزم وجود أطر مؤسسية، وحمايات قانونية، ورقابة شعبية كفيلة بصون النظام الدستوري أياً كانت الجهة التي تباشر السلطة. ويشكل تدعيم هذه الحمايات – ويشمل ذلك الامتثال للمواقيت الدستورية، واحترام المقررات المنبثقة عن المفاوضات، والمحاسبة على التصرفات التي تقوض الاستقرار العام – ركيزة حتمية، ليس لإرساء الحكم الديمقراطي فحسب، بل لضمان الشرعية البنيوية واستمرارية الدولة الصومالية ذاتها على المدى البعيد.

وتمثل دماء المواطنين الصوماليين ناقوس خطر يذكر بوضوح بأن الأزمات السياسية تترتب عليها كلفة إنسانية ملموسة. وعليه، فإن الأطراف التي تؤجج الاضطرابات، أو تعطل التسويات، أو تغلب الطموحات الفئوية على المصالح العليا للبلاد، يجب ألا يُتاح لها بعد اليوم الإفلات من الرقابة أو الجزاء. ولكي يتجاوز الصومال حلقة الأزمات الدورية، يتعين إدراج المساءلة كعنصر عضوي وجوهري في صلب التسوية السياسية، وليس كمجرد تدبير هامشي يُنظر فيه بعد خمود الأزمة.

يجب على الأصوات المدنية المؤثرة أن ترفع صوتها

لا يمكن أن تقع مسؤولية توجيه الصومال عبر أزمته الحالية على عاتق النخبة السياسية وحدها. إن التوصل إلى تسوية سياسية دائمة يتطلب مشاركة نشطة من قِبل الفاعلين المدنيين الأكثر مصداقية في البلاد. فالقادة الدينيون، والشيوخ التقليديون (الأعيان)، والأكاديميون، والاتحادات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة قطاع الأعمال يمتلكون شرعية وتأثيراً اجتماعياً لا يمكن للمؤسسات السياسية بمفردها أن تحظى بهما. ولا يقتصر دورهم على الجانب الاستشاري فحسب، بل هو أمر أساسي للحفاظ على الاستقرار الوطني.

ولا يزال الشيوخ التقليديون يمثلون الآليات الأكثر صموداً للوساطة وحل النزاعات، حيث يوفرون قنوات للحوار غالباً ما تدوم لفترة أطول من الترتيبات السياسية الرسمية. أما القادة الدينيون، وباعتبارهم سلطات أخلاقية موثوقة ومقدمين للخدمات الاجتماعية، فهم في موقع فريد يتيح لهم تعزيز الاعتدال وضبط النفس والشعور بالمسؤولية الجماعية في لحظات الاستقطاب الشديد.

وتوفر الأوساط المهنية والفكرية الخبرة والمنظور طويل الأمد اللازمين لتعزيز الحوكمة، وتوسيع نطاق الإدماج السياسي، ونقل النقاش الوطني إلى ما يتجاوز مساومات النخب.

وفي الوقت نفسه، فإن مجتمع الأعمال، الذي تسهم استثماراته وضرائبه ونشاطه الاقتصادي في دعم جانب كبير من تعافي البلاد، له مصلحة مباشرة في الاستقرار السياسي، والحكم الخاضع للمساءلة، والحفاظ على النظام العام.

وفي مرحلة بات فيها التنافس السياسي محكوماً على نحو متزايد بحسابات صفرية، يستطيع هؤلاء الفاعلون المدنيون أن يشكلوا قوة موازنة للمصالح الحزبية، من خلال التعبير عن مصلحة وطنية أوسع. وغالباً ما يكون هؤلاء في موقع أفضل من الفصائل السياسية للدفع نحو التسوية، والدفاع عن استمرارية المؤسسات، وضمان بقاء عملية بناء الدولة مستجيبة لاحتياجات المواطنين العاديين، بمن فيهم النساء والشباب والفئات الأخرى الأقل تمثيلاً.

إن الأولوية الوطنية العاجلة لا تتمثل في تحقيق انتصار سياسي لهذا الطرف أو ذاك، بل في تحقيق الاستقرار من خلال خفض التصعيد، والحوار، وتجديد التوافق حول القواعد التي تحكم المرحلة الانتقالية السياسية في الصومال. ويتطلب ذلك انتقال القادة المدنيين من هامش النقاش السياسي إلى قلب الجهود الرامية إلى صياغة فهم وطني جديد.

ومن شأن المسار الموثوق للمضي قدماً أن يقوم على حوار وطني منظم، يجمع الفاعلين المدنيين المؤثرين الذين بقيت أصواتهم إلى حد كبير على الهامش، رغم ما يتمتعون به من شرعية اجتماعية معتبرة. فهؤلاء الفاعلون غالباً ما يكونون أقدر من المعسكرات السياسية المتنافسة على التعبير عن شواغل الجمهور، وبناء التوافق، وممارسة ضغط سياسي يدفع نحو التسوية.

الحاجة إلى مبادرة جديدة للتسوية السياسية

يعكس الانخراط الأخير للولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الجهود الرامية إلى تخفيف التوترات وتشجيع الحوار اعترافاً دولياً متزايداً بأن التحديات السياسية الراهنة في الصومال تتطلب دبلوماسية نشطة، لا مجرد مراقبة سلبية. ورغم أن هذه الجهود ساعدت في الحفاظ على قنوات التواصل بين القادة الفيدراليين، وشخصيات المعارضة، والولايات الفيدرالية الأعضاء، فإن تجربة الصومال تظهر أن الحلول المستدامة لا يمكن أن تنبثق من مفاوضات النخب وحدها. فقد أظهرت الأزمات السياسية المتكررة أن الفاعلين السياسيين الصوماليين كثيراً ما يعجزون عن حل النزاعات التي يخلقونها بأنفسهم، وغالباً ما يسمحون للحسابات السياسية قصيرة الأمد بأن تطغى على المصالح الوطنية الأوسع. ولذلك، فإن المسار الأكثر مصداقية واستدامة يتمثل في حوار وطني شامل يجمع الفاعلين السياسيين والقادة المدنيين المؤثرين، بمن فيهم القادة الدينيون، والأعيان التقليديون، والأكاديميون، والروابط المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، ومجتمع الأعمال. فهؤلاء يتمتعون بشرعية اجتماعية واستقلالية وقرب من هموم الجمهور، بما يؤهلهم لتعزيز التوافق، وتشجيع التسوية، والمساعدة في ردم الانقسامات السياسية.

وتتمتع تركيا وجيبوتي بموقع خاص يؤهلهما للقيام بدور بنّاء في تيسير هذه العملية. فكلتا البلدين يحتفظان بعلاقات عمل مع أطراف مختلفة من الطيف السياسي الصومالي، ويتمتع بدرجة من الثقة لدى أطراف رئيسية، كما أظهر التزاماً طويل الأمد باستقرار الصومال. ومن خلال التنسيق مع الشركاء الدوليين، يمكن لتركيا وجيبوتي أن تسهما في إنشاء قناة إضافية للحوار، وخفض التصعيد، وبناء الثقة، في لحظة تتعرض فيها العمليات السياسية الرسمية لضغوط متزايدة.

وبالنسبة إلى تركيا، فإن هذا النهج يمكن أن يساعد أيضاً في إدارة التوازن الحساس بين دعم مؤسسات الدولة الصومالية وتجنب الانطباع بالانحياز السياسي، في مرحلة تتسم بالنزاع حول الصلاحيات، والخلافات الانتخابية، وتزايد الاستقطاب السياسي. فالشراكات التي تعمل بفاعلية في فترات الاستمرارية المؤسسية قد تحتاج إلى شكل مختلف من الانخراط في أوقات الأزمات. فما يُنظر إليه في الظروف العادية باعتباره تعاوناً روتينياً بين دولتين، قد يفسره الفاعلون المتنافسون، خلال المراحل الانتقالية المتنازع عليها، بوصفه اصطفافاً سياسياً.

وعليه، فإن مبادرة تركية–جيبوتية، تقوم على الملكية الصومالية وتحظى بدعم المجتمع الدولي الأوسع، من شأنها أن تكمل الجهود الدبلوماسية القائمة، وأن تسهم في الحفاظ على الاستقرار، ومنع مزيد من التشظي السياسي، وحماية الرصيد الكبير من الثقة والقبول الذي لا يزال البلدان يتمتعان به لدى الجمهور الصومالي.

الخلاصة والتوصيات

يمر الصومال اليوم بمنعطف تاريخي خطير. فالخلافات التي بدأت حول الترتيبات الانتخابية والصلاحيات السياسية تحولت إلى أزمة أعمق تضرب الشرعية والنظام الدستوري واستقرار البلاد في مقتل. وقد أكدت مواجهات الثالث من يونيو المسلحة أن عواقب سياسة «حافة الهاوية» لم تعد محصورة في غرف المفاوضات المغلقة بين النخب، بل أصبح المواطن الصومالي البسيط هو من يدفع الثمن. وإذا لم يتم تدارك الموقف بإجراءات عاجلة، فإن البلاد مهددة بالانزلاق نحو حلقة جديدة من الانقسام السياسي، خاصة في وقت تضغط فيه التحديات الأمنية والأزمات الاقتصادية والإنسانية، فضلاً عن الصراع الجيوسياسي، على كاهل الدولة الصومالية.

لكن هذا السيناريو الكارثي ليس قدراً محتوماً. فالصومال لا يزال يملك أوراقاً سياسية واجتماعية ودبلوماسية قوية يمكن استغلالها لمنع الانهيار. كل ما تحتاجه البلاد الآن هو التخلي عن القرارات أحادية الجانب ولغة المواجهة، والتوجه بدلاً من ذلك نحو الحوار، وتقديم التنازلات، وتحمل المسؤولية المشتركة.

ولتحقيق هذه الغاية، يجب إيلاء التوصيات التالية اهتماماً عاجلاً:

١. إطلاق عملية تسوية سياسية شاملة

ينبغي للحكومة الفيدرالية، وجماعات المعارضة، والولايات الأعضاء في الفيدرالية الالتزام بحوار سياسي فوري ومنظم يهدف إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الترتيبات الانتخابية، والنزاعات الدستورية، والقواعد الأوسع التي تحكم المرحلة الانتقالية. ولا ينبغي أن يقتصر الهدف على حل النزاع الحالي فحسب، بل يجب أن يمتد إلى استعادة الثقة في العملية السياسية نفسها.

٢. إعطاء الصدارة للجهات الفاعلة المدنية في سياق العملية

يجب إدماج القيادات الدينية، والأعيان التقليديين، والأكاديميين، وأصحاب الأعمال، والروابط المهنية، والمجموعات النسوية، ومنظمات المجتمع المدني بصفة رسمية في أي مبادرة تسوية سياسية. فمن غير الممكن صياغة مستقبل الصومال عبر مفاوضات تقتصر على النخب السياسية دون سواها. إن الفاعلين المدنيين يتمتعون بالشرعية، والامتداد المجتمعي، والثقل الأخلاقي اللازم لتحفيز التنازلات المتبادلة وصون المصلحة الوطنية.

٣. تأسيس مبادرة مساعٍ حميدة تركية جيبوتية

تأسيساً على الجهود الدبلوماسية القائمة من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وشركاء آخرين، ينبغي لتركيا وجيبوتي أن تقودا معاً جولة جديدة من الحوار بين الأطراف الصومالية المعنية. وتتمتع كلتا الدولتين بمصداقية واسعة عبر الطيف السياسي في الصومال، مما يؤهلهما بشكل جيد لتوفير منصة موثوقة لخفض التصعيد، وبناء الثقة، وتحقيق الاستقرار القائم على التفاوض.

٤. إنشاء آلية للمساءلة بشأن المعرقلين السياسيين

ينبغي على القادة المدنيين الصوماليين، بدعمٍ من الشركاء الدوليين المعنيين، إنشاء آليةٍ مستقلة لتوثيق الأفعال التي تقوّض النظام الدستوري أو تحرّض على العنف أو تعرقل الحوار أو تهدد مسار بناء الدولة، والكشف عنها علناً. ويجب أن يدرك الفاعلون السياسيون أن السلوك المزعزع للاستقرار تترتب عليه تبعاتٌ على صعيد السمعة والمكانة السياسية.

٥. إعادة ترسيخ الدستورية والانضباط المؤسسي

يتعين على كافة الأطراف السياسية تجديد التزامها بالحكم الدستوري، واحترام صلاحيات المؤسسات، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. وينبغي أن تركز الإصلاحات الدستورية المقبلة على تعزيز الضمانات ضد القرارات الأحادية، والخلافات حول الصلاحيات، والأزمات الانتخابية المتكررة.

٦. ترجيح الاستقرار الوطني على التنافس السياسي

يجب أن تكون الأولوية الوطنية القصوى في الوقت الراهن هي خفض التصعيد وتحقيق الاستقرار. فلا يوجد أي مسعى سياسي يستحق تعريض أمن المواطنين، أو تماسك مؤسسات الدولة، أو المكتسبات التي تحققت عبر عقود من جهود بناء الدولة للخطر. ويتعين على الفاعلين السياسيين إبداء ضبط النفس، وإدراك أن تقديم التنازلات ليس علامة ضعف، بل هو شرط أساسي للحفاظ على كيان الدولة.

إن مستقبل الصومال لن يحدده المنتصر في السجال السياسي الراهن، بل سيحدده مدى قدرة قادته السياسيين والمجتمعيين على حد سواء على التسامي فوق المصالح الفئوية وصياغة توافق وطني متجدد. تقف البلاد اليوم عند مفترق طرق؛ حيث يؤدي أحد المسارين إلى استقطاب أعمق، وتهالك مؤسسي، وعدم استقرار، في حين يقود المسار الآخر نحو الحوار، والنظام الدستوري، وتسوية سياسية أكثر قدرة على الصمود. إن هذا الخيار، وتلك المسؤولية، يقعان على عاتق الصوماليين أنفسهم بيد أن الوقت المتاح للتحرك ينفد بسرعة.

يونيو
٢٠٢٦

HERITAGE
INSTITUTE